العلاقات الثقافية الدولية

نظرة مقارنة إلى التقييمات وطرائق العمل

بدر الدين أبو غازى

من قديم كان التعاون بين صناع الفكر والفن قائما ، ومن خلال هذا التعاون تحقق الأخذ والعطاء بين الفلسفات والعلوم والفنون ، وتحقق التبادل الحضارى قبل أن تقوم عليه منظمات تتولاه ، وقبل أن تتأكد الحاجة الى اسهام الفكر الادارى فى وضع سمات التشكيل التنظيمى الملائم لتحقيق فاعلية التبادل الثقافى بين الدول ، وفى تحديد طرائق العمل وأدواته التى تكفل وضوح التخطيط ودقة التنفيذ . فالتبادل الثقافى كان حيا فى قلب البشر قبل أن يأخذ صيغه التنظيمية العصرية .

بدر الدين أبو غازى

وزير الثقافة الاسبق

سبق أن نشرنا له عدة بحوث كان آخرها « التعليم والثقافة وجوانب من الاصلاح » نشر فى عدد أكتوبر ١٩٧٢ العدد الثانى — المجلد الخامس .

وما كانت السياسة الثقافية قبل الحرب العالمية الأولى عنصرا بارزا من مكونات السياسة الخارجية .. ولكنها بعد هذه الحرب بدأت تشكل مادة من مواد الاتفاقيات والمعاهدات .. وتولت الجمعيات الخاصة مهمة تنشيط التبادل العلمى والثقافى عبر الحدود .

ثم زاد اهتمام الدول بوجودها الثقافى خارج حدودها . .ودخل تعبير « الدبلوماسية الثقافية » فى المجال الدولى الى جانب « الدبلوماسية السياسية » .

وأنشىء بعد ذلك المعهد الدولى للتعاون الفكرى فى باريس سنة ١٩٢٦ ، وكان له دراساته فى سياسة نشر الثقافة .

وتأكدت بعد الحرب العالمية الثانية اهمية الانتشار الثقافى ، ورسم السياسات الثقافية والاعلامية ، وضرورة وضع أفضل التنظيمات ملاءمة على المستوى الدولى لكفالة تحقيق ما تضمنه اعلان حقوق الانسان من حق الثقافة ،

والمشاركة فى الحياة الفكرية للمجتمع الانسانى ، والاستمتاع بروائع الفنون والمساهمة فى التقدم العلمى والافادة من ثماره ونتائجه .. كما ظهرت أيضا ضرورات اقامة البناء التنظيمى الفعال فى كل دولة للاضطلاع بمسئوليات التبادل الثقافى الخارجى من واقع طبيعة هذا النشاط الجديد على الأجهزة الرسمية ، ومن مقتضيات تنوعه وتعدده ، ومن ضرورة التنسيق بين مختلف الاشكال التنظيمية التى تشارك فىصنع السياسة الثقافية ، واعداد الأفراد وتهيئة الوسائل التى تكفل لهذا النشاط أسباب النجاح وفق مفاهيم الادارة الحديثة .

ولعل نظرة مقارنة الى التنظيمات وطرائق العمل التى تحققت حتى الآن تتيح لنا استظهار صور بلورتها التجربة الدولية عبر سنين نال التنظيم فيها اهتماما كبيرا من أجل البحث عن شكل ومنهج للعمل فى مجال أصبح متطلبا لقدر كبير من التخطيط والتنظيم .

وليكن البدء بنماذج من التنظيم على المستوى الدولى ثم على مستوى المجموعات الاقليمية ، ويلى ذلك نماذج للتنظيمات على مستوى الدولة الواحدة نستقصى فيها أشكال الأجهزة القائمة على هذا الجانب الهام من جوانب العمل الثقافى وهياكلها الادارية، وأساليب العمل فيها وطرائقه وذلك من خلال نظرة الى الأوضاع القائمة فى عديد من الدول .

أولا ــ على المستوى الدولى :

تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٥ عدة نصوص تشير الى أهداف المنظمة الدولية فى تحقيق التعاون الدولى من أجل حل المشكلات العالمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، واضطلاعها من أجل تحقيق هذه الأهداف بمهمة انشاء وكالات متخصصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أو فى مجال الصحة وغير ذلك من المجالات .

وبهذا قام على الصعيد الدولى هيكل تنظيمى كبير هو منظمة الأمم المتحدة ، والى جانبها جهاز وسيط هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وما يلحق به من وكالات متخصصة ، وفى مقدمة الهياكل التنظيمية الدولية التى أنشئت لتنسيق وتنمية العلاقات الثقافية بين الدول من أجل السلام منظمة اليونسكو ، وما يتصل بها هى الأخرى من وكالات متخصصة .

ويبدو فى هذا البناء الادارى الكبير الذى يحتوى الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها ملامح التنظيم الرأسى الذى يبدأ من القمة متجها الى القاعدة . غير أنه فى حقيقة الأمر بناء يعتمد على التنظيم الأفقى ، بمعنى أن كل ما يتفرع عن هذا الهيكل الادارى الكبير لا يخضع لسلطة أعلى ، ولكنه يمثل مجموعات لكل منها حقوق متساوية ، وصلاحيات كاملة فى التنفيذ .

ولنأخذ على سبيل المثال منظمة اليونسكو التى أنشئت فى سنة ١٩٤٦ بكيانها الذاتى ، وشخصيتها المعنوية المميزة التى تتيح لها حرية الحركة ، وفاعلية التنفيذ فى مجالات اختصاصاتها ومهامها .

لقد قام الهيكل الادارى التنظيمى لليونسكو على ثلاث دعامات :

١ ــ المؤتمر العام ويجمع مختلف ممثلى الدول الأعضاء فى المنظمة ، ولهم فيه حقوق متساوية . ويعتبر المؤتمر أعلى جهاز للمنظمة يرسم سياستها العامة ، ويعتمد برامجها التنفيذية ، ويقر الاعتمادات المالية . كما يختص بتعيين المدير العام للمنظمة .

٢ ــ المجلس التنفيذى ويتكون من الأعضاء الذين يسميهم المؤتمر العام ويراعى فى اختيارهم تنوع الثقافات والتمثيل الجغرافى العادل .. وليس أعضاء المجلس التنفيذى، ممثلين لحكوماتهم وانما هم يعملون تحت اشراف المؤتمر العام .

٣ — السكرتارية : وقد تحرى ميثاق المنظمة البعد عن التحديد والتفصيلات حين أشار اليها، واكتفى بالكلام عن المدير العام للمنظمة ومعاونيه، حرصا على المرونة وامكانية احداث تغيير فى الهيكل التنظيمى للسكرتارية كلما دعت الأحوال، دون حاجة الى تعديل الميثاق .

ولكن خمس ادارات هامة تمثل عصب العمل فى السكرتاريه ، هى ادارة التعليم والعلوم الطبيعية والعلوم السياسية والاعلام والمعونة الفنية ، فضلا عن أجهزة لأغراض تبادل الأفراد والتوثيق والمطبوعات .

وتلحق بمكتب المدير العام ادارة قانونية ومكتب للميزانية والبرامج وادارة للعلاقات الرسمية الخارجية .

وقد أتاح ذلك التنظيم الهيكلى خطوط اتصال جديدة بين السلطة العليا للمنظمة وبين جهازها التنفيذى والادارى .

كما أنه كفل فى نفس الوقت تحقيق ترابط بين المنظمة الدولية وبين الجمعيات الدولية القائمة عن طريق انشاء تنظيمات تضم هذه الجمعيات أهمها :

اللجنة الدولية للاتحاد العلمى

International Committee of Scientific Union (I.C.S.U.)

لجنة المنظمات الدولية للعلوم الطبيعية

Committee of International Organization for the Medical Sciences (C.I.O.M.S.)

المجلس الدولى للفلسفة والدراسات الانسانية

International Council for Philosophy and Humanistic Studies (I.C.P.H.S.)

الجمعية الدولية للفنون التشكيلية

International Association of Plastic Arts (I.A.P.A.)

المجلس الدولى للمتاحف

International Council of Museums (I.C.OOM.)

المجلس الدولى للموسيقى

International Music Council (I.M.C.)

المعهد الدولى للمسرح

International Theatre Institute (I.T.I.)

المكتب الدولى للجامعات

International Universities Bureau (I.U.B.)

وهو بمثابة سكرتارية للجمعية الدوليةللجامعات.

ويلاحظ تنوع هـذه التنظيمات بين صورة المجالس أو الجمعيات أو المعاهد أو المكاتب ، تبعا للوظيفة التى تحدد لكل عضو من اعضاء هده المجموعة شكله وكيانه .

هذا فضلا عن أن التنظيم قد كفل لهـذه المجموعات حرية الحركة والاستقلال من اجل المعاونة على تحقيق اهداف المنظمة فى مجالات التعاون الدولى عن طريق ما هو متاح لهـذه التنظيمات من وسائل الاتصال التى قد لا تتوافر للمنظمة الدولية ، فضلا عما تستطيع الهيئات غير الحكومية تحقيقه بحركتها ووسائلها الذاتية.

واستكمالا للتنظيم ، وتوثيقا للصلات بين منظمة اليونسكو ومجموعة الدول الأعضاء ، فان ميثاق المنظمة يدعو الدول الى انشاء شعب قومية للمشاركة عن طريق المشورة فى نشاط اليونسكو ، ولتمثيل المصالح الثقافية لكل دولة.

وبهذا الهيكل من التنظيم بتفريعاته يتحرك هذا البناء الادارى الكبير صوب أهدافه ، ويتذرع بالمؤتمرات والاجتماعاتالتى ينظمها كوسيلة لتنمية العلاقات الثقافية الدولية . كما يستعين بأجهزته من أجل تحقيق هذه الأهـداف . غير أنه يترك التبادل الثقافى المباشر بين الدول مجالا للاتفاقيات الثنائية الخاصة .

ثانيا — على مستوى المجموعات الاقليمية :

نأخذ المجلس الأوربى كنموذج لتنظيم متكامل قام منذ سنة ١٩٤٩ بهدف تحقيق ارتباط وثيق بين أعضائه من دول أوربا من أجل الحفاظ على المبادىء والمثل التى تمثل تراثا مشتركا للدول الأعضاء ، ومن أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى وكذلك من أجل العمل المشترك فى مجالات الثقافية .

وللمجلس الأوربى تنظيمان أساسيان يتمثلان فى لجنته الوزارية والجمعية الاستشارية .

غير أن هناك مجموعة من الأجهزة تعمل بتنسيق فى نطاق المجلس الأوربى من أجل تحقيق فاعلية تنفيذية لنشاطه .. ومن هذه الأجهزة فى مجال العمل الثقافى لجنة خبراء الثقافة ، وهى لجنة دائمة أنشئت سنة ١٩٥٠ ، وتتكون من كبار الموظفين الرسميين الذين روعى فى اختيارهم تخصصات وخبرات مختلفة تدفع بالتعاون الثقافى الى مجالات بعيدة .

ولهذه اللجنة استقلال مالى وادارى يتيح لها ، بميزانيتها المخصصة وبسلطتها فى اصدار القرارات ، قدرا كبيرا من فاعلية العمل .

والى جانب لجنة الخبراء قامت لجنة أخرى مشتركة من ممثلى لجنة الشئون الثقافية والعلمية فى الجمعية الاستشارية ، ومن لجنة الخبراء ، وهذا التشكيل يتيح تبادل الرأى والتعاون بين أهل الاختصاص والخبرة وبين البرلمانيين من أعضاء الجمعية الاستشارية كبرلمان للمجلس الأوربى .

ويحرص المجلس الأوربى على أن يحقق بتشكيلاته تعاونا وثيقا مع أنظمة اليونسكو ، وعلى ايجاد خطوط اتصال دائمة تكفل تبادل المعلومات عن المشروعات وطرائق التنفيذ ، فضلا عن المعونة الفنية التى يتلقاها من اليونسكو .

غير أنه يحرص أيضا على أن ينفرد فى مجال العمل الثقافى بنشاط مميز فى نطاق مفهوم الوحده الأوربية ، دون أن يمتد الى مهمة الانتشار الثقافى العام ، باعتبار ان ذلك من خصائص المنظمات الدولية ، لا المنظمات الاقليمية ، وحتى لا تختلط المهمه الموكولة اليه برسالة منظمه اليونسكو .

وفى منطق التنظيم الادارى يعتنق المجلس الأوربى أسلوب الاعتماد على المنظمات الخاصه والهيئات غير الحكومية ، لان نشاط مثل هذه المنظمات والهيئات اذا ما تم بتنسيق مع جهاز رسمى فانه يعطى العمل دفعة وحيوية وفاعلية.

وهذا هو ما تكشفت عنه فعلا تجربة استعانة المجلس الأوربى بمثل هذه المنظمات والهيئات .

وهو نهج لمسناه على المستوى الدولى فى تنظيمات اليونسكو ، وما يتصل به من مؤسسات وجماعات ثقافية دولية خاصة والروابط التى اوجدها بين المنظمة الدولية وبين هذه المؤسسات والجماعات ، لأن التجربة قد دلت على أن التعاون بين الأجهزة الرسمية والمنشآت الخاصة فى مجالات العمل الثقافى والعمل الاجتماعى على الخصوص أفعل فى تحقيق الأغراض ، وأنه يمد مواقع العمل ببطاقات تدفع به الى مساراته .

ومن أجل هذا فان الأنشطة التى يضطلع بها المجلس الأوربى فى مجال حلقات البحث والمؤتمرات والمعارض ، وفيما أبرمه من اتفاقيات للتبادل الثقافى ، انما تستكمل بنشاط المؤسسات الخاصة التى تعاونه وفى مقدمتها المركز الاوربى للثقافة .

وهذا المركز تعينه عدة حكومات من أجل القيام بمهمته فى مجال الحركة الأوربية . وقد أنشأ هذا المركز مكتبا للدراسات ومجموعة من اللجان والجمعيات الملحقة به أهمها : لجنة التربية الرياضية ، تحقيقا للتبادل بين أوساط الرياضة والأوساط الثقافية . وقد صدر ذلك عن فكرة تنمية أسلوب حياة وأخلاقيات أوربية وما تتطلبه من تعاون الرياضة والثقافة فى هذا المجال .

ومن الجمعيات والهيئات التى أنشأها المركز جمعية معاهد الدراسات الأوربية المختلفة كصيغة للتعاون فيما بينها ، ثم الجمعية الأوربية للمهرجانات والموسيقى ونوادى الكتب والمركز الأوربى للابحاث الذرية واتحاد الناشرين الأوربيين .

ويعتمد المركز فى عمله على اللقاءات والنشرات الدورية والوثائق التى تحقق تبادل المعلومات والخبرات ، وتربط أجهزة المركز بالمجلس الأوربى .

والى جانب هذه التنظيمات الادارية قام تنظيم مالى مدعم لها هو الصندوق الأوربى للثقافة ، بهدف تحقيق التمويل اللازم لمختلف مشروعات العمل الثقافى .

كما أفاد المركز من التنظيمات الاقتصادية ، فعمل على غرارها من أجل قيام سوق أوربية مشتركة للفكر تكون بمثابة مركز للتبادل الثقافى ، ومركز للدراسات يعنى بوضع الحلول لمختلف المشكلات المتصلة بالعلاقات الثقافية ، ويأخذ المركز فى عمله بمنهج التعاون المباشر مع الشخصيات الثقافية كل فى مجال تخصصها ، بعيدا عن طرق الاتصال الرسمية .

ويستعين المجلس الأوربى الى جانب المركز كتنظيم كبير له فروعه ولجانه بهيئة خاصة أخرى، هى جمعية معاهد الدراسات الأوربية التى تجمع معاهد التعليم والبحث .. وتقوم الصلة بين الجمعية ومركز الدراسات من خلال جهاز ادارى من أفراد المركز يعملون كأمانة عامة لجمعية المعاهد ، وتضم هذه الجمعية معاهد ومراكز دراسية وبعض كليات الدراسات العليا، وتتضافر هذه المؤسسات العلمية من أجل التكوين الأوربى للافراد ، ودراسات مشكلات أوربا دراسة علمية من أجل تحقيق التكامل بين دولها .

وهكذا استطاع المجلس الأوربى بهذه المجموعة من التنظيمات أن ينطلق فى تحقيق أهدافه .

ثالثا — صور من تنظيمات بعض الدول فى مجلس العلاقات الثقافية الخارجية :

تتنوع الهياكل الادارية للعمل الثقافى الخارجى تبعا لنظام كل دولة وظروفها .. كما أن طبيعة الدعاية الثقافية كسياسة استراتيجية تشكل بالضرورة أجهزتها ، طبقا لهذا المفهوم على نحو يغاير أجهزة الاعلام بمعناها الدارج .. فالدعاية الثقافية تعنى رغبة الدولة فى تحقيق حضورها الثقافى خارج حدودها الاقليمية ، وهذا الحضور الثقافى يتطلب نهجا موضوعيا بعيدا عن الدعاية السياسية المباشرة تتذرع له الدول بعديد من الوسائل ، فى مقدمتها الكلمة المسموعة من خلال المحاضرات والارسال الاذاعى ، ومن خلال الكلمة المكتوبة عن طريق الصحافة والكتاب ، ومن خلال الصورة عن طريق الفوتوغرافيا والتليفزيون والسينما ، ومن خلال عروض الفنون التشكيلية، وعروض المسرح والموسيقى ، وكذلك من خلال المؤسسات التعليمية .

وهذا التمثيل الثقافى يمثل عنصرا أساسيا من العلاقات بين الدول . غير أنه يختلف عن التمثيل السياسى فى اعتماده على أجهزة أخرى الى جانب الأجهزة الحكومية ، وان جاء ذلك بدرجات وأساليب تتفاوت تبعا لاختلاف النظام السياسى والتنظيمى والادارى لكل دولة .

واذا كانت التنظيمات وطرائق العمل فى مجال العلاقات الثقافية بين الدول التى تعطى صورا متعددة من تشكل الأجهزة الادارية لمواجهة هذه المهمة التى أصبحت تحتل مرتبة أولى ضمن وظائف الدولة فى العصر الحديث ، فان نظرة مقارنة لها عن طريق استعراض بعض الأنظمة ، ونظرة أخرى على الوضع فى مصر ، وما طرأ على الأجهزة الادارية المسئولة عن العمل الثقافى من تحولات تعطى الفكر الادارى أبعادا للبحث ، وتصورا جديدا فى وقت أصبح فيه العمل الثقافى المصرى فى خارج مصر بالعالم يتطلب مراجعة للاجهزة القائمة ، وتطويرا لأساليب العمل ،

تحقيقا لمزيد من النشاط والفاعلية فى هذا المجال، وتنسيقا لجهود لو أحسن تجميع طاقاتها لحققت نتائج أفضل .

نماذج من التنظيمات وطرائق العمل :

١ ــ فرنسا :

تحتل العلاقات الثقافية الخارجية فى فرنسا مكانا كبيرا من الاهتمام يقابل علاقاتها السياسية ويدعمها .. ولقد مر العمل الثقافى فيها بتطورات سواء من حيث التنظيم ، أو من حيث أساليب العمل صاحبت التحولات التى مرت بها الادارة الفرنسية .

ولقد كانت شئون العلاقات الثقافية الخارجية فى فرنسا تتقاسمها ــ أساسا ــ وزارتان : وزارة الخارجية ووزارة التعليم ، وذلك قبل انشاء وزارة للشئون الثقافية ، ثم أصبحت وزارة الشئون الثقافية بعد انشائها طرفا أساسيا يضطلع بمسئوليات كبيرة فى هذا المجال .

وتتجمع فى الوزارات الثلاث كفاءة الادارة الفرنسية ، وتقاليدها الراسخة فى وزارة الخارجية ، وطاقات المؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الشئون الثقافية ، وامكانيات الجامعات والمعاهد والمدارس التابعة لوزارة التعليم، وبرغم توزيع العمل بين هذه الوزارات ، فان قدرة الادارة الفرنسية استطاعت أن تصهرها وتجمع بينها فى تناسق تام .

وتمثل الادارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الجهاز الادارى الأعلى الذى تحقق بقيامه فى صورته الحالية بعد الحرب العالمية الثانية دفعة كبيرة كانت فرنسا فى حاجة اليها بعد الحرب ، لتمد ما انقطع من خطوطها الثقافية عبر العالم ، وتوسع من شبكة هذه الخطوط .

وتضم هذه الادارة العامة الادارات التالية :

١ ــ ادارة التعليم ، ومهمتها الأساسية نشر اللغة الفرنسية والتعليم الفرنسى فى الخارج ، واداة ذلك المعاهد والمراكز الثقافية ومدارس سيسيه وتمثل نقط ارتكاز للعمل الثقافى فى الخارج ، وتنتشر هذه المعاهد فى أركان العالم ، وتشرف الجامعات على المعاهد العليا منها . كما تزودها ادارة العلاقات الثقافية الخارجية بكل ادوات العمل الثقافى التى تهيئها لتكون مراكز اشعاع ثقافى ، وعلى الاخص بالمكتبات واجهزة السينما ، ومواد المعارض والعروض المسرحية والموسيقية ، والى جانب هذه المعاهد تقوم مراكز البحث العلمى ، ومعظمها يختص بالبحوث الأثريه والتاريخيه والجغرافيه ، وبرغم تعدد الجهات التى تتبعها هذه المراكز تبعا لنوعيتها ، فانها تعمل جميعا وفق اسلوب يكفل تنسيق التوجيه والاشراف ، مع الاحتفاظ لكل مركز بتشكيل برامجه ، وتوجيه نشاطه فى اطار التوجيه العام.

وهناك مؤسسات تعليمية أخرى تتولاها جماعتان خاصتان : الاليانس والبعثة العلمانية الفرنسية ، وكلتاهما تعمل بمعاونة أدارة العلاقات الثقافية الخارجية من أجل نشر اللغة ، وتعميق الوجود الفكرى لفرنسا فى الخارج .

وداخل نطاق أدارة التعليم أنشىء قسمللشئون التربوية يتولى دراسة المسائل البيداجوجية ، ويمد المعاهد الفرنسية فى الخارج والملحقين الثقافيين بنتائج دراساته فى المناهج والتوثيق البيداجوجى لنشرها فى البلاد التى يعملون بها .

٢ ــ ادارة الشئون الثقافية والفنية : صدر انشاء هذه الادارة عن فكرة أن العمل الثقافى يجب ألا يقتصر على رواد المؤسسات الفرنسية الثقافية فى الخارج ، ولكن ينبغى أن يمتد الى كل من تعنيهم الثقافة الفرنسية .

ومن هنا اتبعت هذه الادارة أساليب متعددة للوصول بالثقافة الفرنسية الى مواقع الراغبين فيها ، أهمها سياسة نشر الثقافة عن طريق الكتاب ، وقد حققت فى هذا المجال نجاحا ثقافيا كبيرا ، ونجاحا اقتصاديا أيضا ، اذ استطاعت أن ترتفع بأرقام تصدير الكتب والدوريات الى مئات الملايين من الفرنكات سنويا .

وقد أخذت فى تنفيذ هذه السياسة بأسلوب اعتنقته الادارة الفرنسية ، هو أسلوب التعاون بين أجهزة الحكومة وبين الهيئات الخاصة التى تعمل فى اتساق . ومن هنا كانت جمعية نشر الفكر الفرنسى والجمعية الوطنية للكتاب الفرنسى من الأدوات الفعالة المعاونة للحكومة فى سياستها .

وبهذا أمكن الجمع بين قدرة الجمعيات على الانتشار والحركة وبين سلطة الدولة التى مهدت للكتاب أسباب التصدير والتيسيرات الجمركية اللازمة ، مع ادخال الكتاب الفرنسى كعنصر هام فى الاتفاقيات التجارية من الدول .

غير أن الانتشار الثقافى ، عن طريق توصيل الثقافة الفرنسية الى العالم ، لم يكتف بالكتاب أداة له ، وانما اعتمد أيضا على الصور الفوتوغرافية والأفلام والأسطوانات وبرامج الارسال الاذاعى والتليفزيونى التى ترسل وفق خطة متكاملة الى البلاد الأخرى ، مصحوبة بنشرات دورية اعلامية تعين كل بلد على التعرف على نتاج الثقافة الفرنسية فى هذه المجالات ، وعلى اختيار احتياجاته منها .

٣ — ادارة التبادل الفنى :

من خلال تنظيم هذه الادارة ، واسلوب عملها يمثل مرة أخرى شكل من أكثر الأشكال ملاءمة للادارة الفرنسية ، هو شكل التعاون بين الأجهزة الحكومية والجمعيات ، والافادة من التنظيمات الخاصة التى تدعم كيانها عبر السنين وأثبتت قدرتها على التنفيذ .

فادارة التبادل الفنى جاءت وليدة الحرب العالمية الثانية ، كفرع من فروع جهاز العلاقات الثقافية الخارجية الذى يمثل كيانا كبيرا مميزا بين أجهزة وزارة الخارجية الفرنسية .

وعند انشائها وجدت كيانا خاصا قائما منذ سنة ١٩٢٢ ، متمثلا فى الجمعية الفرنسية لنشر الفنون التى تأسست بتوجيه من رايمون بوانكاريه وأدوار هيريو ، وتولت مسئولية التبادل الفنى . . ومن هنا وجدت الادارة الفرنسية أن الملاءمات تدعوها الى دعم هذه الجماعه ، والتعاون معها ، واستمرارها كجهاز تنفيذى للسياسة الفرنسية فى مجال نشر الفنون . وتضع الخارجية الفرنسية تحت تصرف هذه الجماعه الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج التبادل الثقافى فى شكل اعانة لها .

على ان البرنامج السنوى للتبادل الثقافى من خلال الفنون التشكيلية وفنون المسرح والموسيقى يتم اعداده فى وزارة الخارجية الفرنسية . بالتعاون مع وزارة الثقافة ، ثم يطرح على الجمعية التى يتكون مجلس ادارتها من أعضاء يمثلون الجهاز الرسمى بالوزارتين ، وممثلين للوزارات المعنية الأخرى ورجال الفكر والفن ويعاون المجلس مجموعة من الخبراء .

وعلى ضوء دراسة مجلس ادارة الجمعية للبرنامج العام للتبادل بين الفنون الفرنسية وفنون العالم يتم وضع البرامج الخاصة ، وتتولى الجمعية مسئوليات التنفيذ ، مستعينة فى ذلك بامكانيات المتاحف والمسارح وقاعات الموسيقى ، ودون أية حواجز تفصل بين البيروقراطية الفرنسية وبين مجموعات الفنانين والمفكرين .

وبهذا الأسلوب من العمل أمكن التوصل الى أفضل الأشكال التنظيمية ملاءمة لدفع العمل الثقافى فى مجال الفنون دفعة كبيرة تمثلت فى النشاط الكبير الذى تحقق بتصدير الفنون الفرنسية الى الخارج ، واستيراد الفنون العالمية الى فرنسا .

٤ — مكتب المنظمات الدولية :

مسئوليات هذا المكتب تمتد الى الشئون الثقافية الفرنسية فى علاقتها بالمنظمات الدولية . غير أنه لا يقصر اختصاصه على الآداب والفنون ، وانما يشمل أيضا شئون البحث العلمى والطب والاقتصاد والقانون والعلوم الاجتماعية بصفة عامة .

وينسق حركة نشاط فرنسا مع العلم من خلال أجهزتها الثقافية والعلمية المختلفة . كما ينظم الاجتماعات الدولية التى تشارك فيها .

٥ ــ ادارة التعاون الفنى :

ان الحاجة الى الاهتمام بالعلاقات الدولية فى جوانبها الفنية التكنولوجية ، الى جانب وجوه النشاط الثقافى ، اقتضت مشاركة فرنسا فى البرامج الدولية للمعونة الفنية ، وتطلبت انشاء ادارة تتوفر على تنظيم المشاركات فى هذه البرامج .

وقد روعى فى تشكيلها وتنظيمها قدرتها على ملاحقة التعاون مع المنظمات الدولية والتعاون الثقافى مع الدول . كما تحقق لها مركز توثيق ومعلومات يتيح توفير البيانات اللازمة عن كل مجالات التعاون الفنى ، ويخدم أغراض العلاقات الخارجية فى هذا الصدد .

٢ ــ بريطانيا :

فور انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجه الرأى الى الغاء وزارة الاعلام البريطانية ، على أساس أنها استنفدت أغراضها بانتهاء الحرب . غير أن هذا الالغاء أعقبه التفكير فى اقامة بديل لها يتفق ومهام السلام ، ويتولى خدمات الاعلام بالثقافة البريطانية ، باعتبار أن الاعلام والتبادل الثقافى من مقومات الدولة العصرية .

ووفقا للأسلوب البريطانى فى الاصلاح شكلت لجنة خاصة لدراسة موضوع الاعلام والتبادل الثقافى انتهت الى وضع عدة مبادىء :

(أ) أن الخدمة الاعلامية أداة ضرورية للدبلوماسية الفعالة .

(ب) أن النشاط الرسمى فى مجال الاعلام مكمل للمبادرات الخاصة ، ومن هنا يفضل أن يوجه هذا النشاط عن طريق القنوات الخاصة القائمة ، بدلا من أن نلقى على الدولة شق قنوات اتصال جديدة .

(ج) ان فاعلية تأثير الاذاعة والمحاضرات واللقاءات الشخصية تتطلب من أجهزة الاعلام ادراك ثلاثة أمور هامة :

المستوى .

الاستمرار .

اليقين .

(د) ينبغى اعداد الكوادر القادرة على هذا العمل ، وتهيئة أعلى الامكانيات اللازمة له ، والا ضاع كل جهد يبذل فى هذا السبيل . ومن الافضل التخلى عن هذا النشاط اذا لم يمكن القيام به بصورة مرضية .

(هـ) ان الأمر يتطلب فى صياغة البرامج خططا طويله ، لا مجرد مشروعات قصيرة المدى تتأثر بتاثر الاعتمادات .. وينبغى أن توفر الاسباب لتمويل هذه الخطط .

(و) ينبغى الأخذ بتقليد أتبعته وزارة الخارجيه ، وهو الاستعانه بعدد من المتخصصين خارج نطاق السلك السياسى لتطعيم السياسة البريطانية فى علاقاتها الثقافيه الخارجية بعناصر التنوع اللازمة لرسم أبعادها .

(ز) ان الأمر يتطلب متابعة من لجان وضع البرامج الثقافية والاعلامية ، وتشكيل لجنة استشارية من مجموعة من ذوى الرأى والخبرة لتوجيه الأجهزة القائمة بالعمل فى هذا المجال ، ومداركة ما يلزم لتوفير الكفاءة للجهاز الاعلامى .

وتقوم على شئون الاعلام الثقافى فى بريطانيا أربع مؤسسات تحت اشراف وزارة الخارجية ، وتشكل على النحو التالى :

١ ــ المكتب الرئيسى للاعلام ، ومهمته تحديد الوسائل الفنية لاعداد مواد الدعاية وتحريرها ، ونشر المطبوعات الحديثة ، والتوصية بانتاج الأفلام وأساليب اعداد المعارض ، وتوزيع الصحف والصور الفوتوغرافية ، وادارة بعض قاعات المحاضرات . كما تصدر عنه مجموعة من المجلات والنشرات لترويج الكتاب البريطانى . وبالمركز قسم للترجمة يتولى الترجمة الى ثلاثين

لغة . كما ان به قسما لتنظيم الرحلات داخل انجلترا للصحفيين الأجانب .

٢ ـ قسم الاعلام بوزارة الخارجية ، ومهمته ذات طابع سياسى تتناول الاعلام بالسياسة البريطانية ، وتقديم صور صحيحة وواضحة عنها وعن الحياة فيها .

ويمكن القول بأن هذا القسم يتولى المهام المتغيرة قصيرة المدى التى تدخل فى مفهوم الاعلام السياسى .

غير ان ادارة العلاقات الثقافية بهذا القسم تمثل الحكومة لدى المنظمات الدولية مثل اليونسكو واتحاد أوربا الغربية والمجلس الأوربى كما انها تقدم المشورة فى شأن الاعانة المخصصة للمجلس البريطانى بميزانية الخارجية .

٣ ـ المجلس البريطانى :

جاء انشاء المجلس البريطانى نتيجة لادراك المسئولين الحاجة الى نشر الثقافة البريطانية فيما وراء البحار ، والى ضرورة قيام مؤسسة لها شخصيتها المميزة واستقلالها المالى لتتولى أمر العلاقات الثقافية الخارجية .

وقد أنشىء المجلس البريطانى سنة ١٩٣٤ ، وهو يضم أكثر من مائتى عضو ، بعضهم يعملون بصفة شرفية ، وبقيتهم من الموظفين .

وتضم اللجنة التنفيذية ثلاثين عضوا يجمعون الجهاز التنفيذى والجامعات والسلطة التشريعية ، وتعاونهم لجان استشارية فى العلوم والطب والقانون والموسيقى والمسرح والفنون الجميلة والتأليف والنشر ، وفى شئون الجامعات ، والتعليم اللغة الانجليزية .

ويقابل هذه اللجان الاستشارية ادارات مسئولة عن كل وسائل التبادل الثقافى فى العلوم والفنون المختلفة .

وللمجلس البريطانى ممثلون يقومون بمهمة الملحق الثقافى فى البلاد التى يمتد اليها نشاط المجلس . على أن يكون هذا الملحق على اتصال وثيق بالبعثة الدبلوماسية البريطانية .

ويحقق المجلس البريطانى الوجود الثقافى الخارجى عن طريق المراكز الثقافية ومكاتب الاعلام والمعاهد التى ينشئها .

ومع حرية الحركة التى توافرت لهذا التشكيل الذى لم يأخذ سمة الوزارات ، ويتمتع فى نفس الوقت بسلطات واسعة واستقلال فى العمل ، برغم ارتباطه بالدولة استطاع المجلس البريطانى أن يمد خطوط الانتشار الثقافى من خلال المحاضرات ومعارض الفنون والفرق المسرحية والموسيقية ، وعن طريق نشر الكتاب البريطانى فى الخارج والافلام التعليمية والتسجيلية .

وقد كفلت التقاليد الادارية البريطانية نطاقا لعمل المجلس فى كل ما يتصل بالسياسات الثقافية وبرامج التبادل الثقافى ، دون أن يقوم ثمة تعارض بينه وبين أجهزة الاعلام الأخرى أو الادارات المعنية فى بعض الوزارات فى شأن جوانب التبادل الثقافى . بل ان تنسيق العمل بين المجلس وبين الأجهزة الأخرى فيما يتطلب قيامه بمهمته مكفول بحكم هذه التقاليد على نحو يضمن توافق خطة العمل الثقافى الخارجى مع برامجها التنفيذية ، دون ثمة معوق من الحواجز الادارية التى تفصل بعض الأجهزة ، ودون أى تداخل فى الاختصاصات .

٤ ـ هيئة الاذاعة البريطانية :

وهى شركة من شركات النفع العام تحتكر الارسال الاذاعى والتليفزيونى ، ويدير شئونها مجلس من الأمناء . ولوزير البريد اشراف على هيئة الاذاعة .

ومن مهام الهيئة فى مجال الاعلام الثقافى الخارجى تقديم جوانب الحياة والثقافة البريطانية الى العالم الخارجى .

٥ — ايطاليـــا :

يتولى العلاقات الثقافية الخارجية فى ايطاليا — كما هو الشأن فى فرنسا وانجلترا — تنظيمان : تنظيم رسمى حكومى وتنظيم آخر خاص شبه رسمى .

أما الأول فتقوم عليه ادارات وزارة الخارجية سواء فى علاقة ايطاليا بالمنظمات الدولية أو فى علاقاتها الثقافية بالدول .

وتشرف ادارة العلاقات الثقافية الخارجية على تنفيذ برامج التبادل الثقافى ، وتبادل الأساتذة والمعارض والفرق المسرحية والموسيقية وتدارس اللغات .

كما أنها تولى اهتماما كبيرا للوجود الثقافى لايطاليا فى الخارج من خلال المعاهد الثقافية والمدارس وقد اتسع نطاق هذه المعاهد حتى شمل بلادا عديدة من العالم .

وذلك باعتبار أن قيام مثل هذه المعاهد يكفل الوجود الدائم للثقافة الايطالية فى الخارج ، فى حين تغذى البرامج الثقافية السنوية هذا الوجود بحضور متغير منوع الأشكال من خلال عروض الفنون والآداب التى تعاون الادارة العامة للشئون الثقافية فى تزويد المعاهد بها ، وكذلك فيما تصدره من نشرات تتناول الاحداث الهامة فى العلوم والفنون والآداب .

أما النشاط الخاص فتتولاه جماعة دانتى اليجييرى التى تعمل على نشر اللغة الايطالية فى العالم عن طريق ما تنشئه من مدارس ، وهى فى هذا تقابل فى وجودها جهود الاليانس فى فرنسا ، والمجلس البريطانى فى انجلترا ، وتعتمد الجماعة فى تمويلها على اشتراكات الأعضاء والهيئات كما أنها لا تقتصر على مدارس اللغات وحدها ، وانما يمتد نشاطها الى الفن المسرحى والموسيقى والى نشر الكتاب الايطالى فى الخارج.

وهى مركزية فى جهازها الرئيسى بايطاليا ، لا مركزية بالقياس الى فروعها التى تتمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال فى ادارة شئونها .

٦ — أسبانيا :

يتولى شئون العلاقات الثقافية الخارجية فى أسبانيا مجلس العلاقات الثقافية الذى أنشىء سنة ١٩٢٦ ، وهو يتبع الحكومة ، وتتركز فيه كل شئون العمل الثقافى الخارجى ، كما تتبعه المعاهد الثقافية الاسبانية فى الخارج ومكاتب الاستعلامات والسياحة . وتلحق به أيضا المعاهد الخاصة .

وينظم المجلس المعارض والمؤتمرات والمحاضرات. كما يتولى توزيع المناهج الدراسية، وتنظيم الزيارات الوافدة الى اسبانيا ، وكل ما يتعلق بشئون التبادل العلمى والأدبى والفنى.

وللمجلس هيئة ادارية تتكون من وزراء ووكلاء وزارات الخارجية والتعليم والاعلام والسياحة . كما أن له لجنة دائمة يتولى أمانتها مدير العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية وذلك تحقيقا للترابط بين أجهزة الخارجية وبين الجهاز المسئول عن العلاقات الثقافية فى الخارج .

وحرصا على تنسيق انتشار الثقافة الاسبانية فى العالم ، فان المجلس ينقسم الى ادارات جغرافية أو نوعية يتولى كل منها شئون منطقة بذاتها تبعا لأهميتها .. فتتولى العلاقات الثقافية فى كل من أمريكا وأوربا ادارة خاصة .. كما أن مجموعة البلاد الاسلامية وبلاد الشرق الأقصى لها ادارة قائمة بذاتها .

ويتبع المجلس المكاتب الثقافية بالخارج والمعاهد والكليات المنتشرة فى عديد من الدول .

٧ — الاتحاد السوفيتى :

بدأ تنظيم شئون العلاقات الثقافية الخارجية بالاتحاد السوفيتى عن طريق وزارة الثقافة وجمعية العلاقات الثقافية مع الخارج .

وجاء انشاء هذه الجمعية سابقا على انشاء وزارة الثقافة ، ويشرف على هذه الجمعية علماء وكتاب وفنانون ورياضيون ، ولا تقتصر مهمة الجمعية على نشر ثقافة شعوب الاتحاد السوفيتى فى الخارج ، بل هى أيضا تتولى تقديم انجازات الثقافة الأجنبية فى الاتحاد السوفيتى ، ومن هنا

فهى تقوم بوظيفة التبادل الثقافى. وللجمعية فروع فى جمهوريات الاتحاد ، وهى تضم أفرادا وأشخاصا معنوية .

ولهذه الجمعية ممثلون فى الخارج . كما أنها ترتبط بجمعيات الصداقة مع شعوب الاتحاد السوفيتى ، وتنظم معها دعوة العلماء وممثلى الثقافات المختلفة . كما ترسل الى الخارج ممثلى الثقافة السوفيتية . وهى تستقبل أيضا المعارض والفرق المسرحية والموسيقية ، وترسل الى الخارج نظائرها ، وتدير حلقة التبادل الثقافى كجهاز للاعلام به فى الخارج .

وليست جمعية العلاقات الثقافية جمعية خاصة مستقلة على الصورة التى لمسناها فى مجموعة الدول الأوربية ، ولكنها جهاز من أجهزة الدولة .

واذا كانت رسالتها فى التبادل الثقافى تشتبه برسالة وزارة الثقافة ، فان الحدود الفاصلة بين الاختصاصين تضبطها عدة معايير أهمها المعيار التجارى .

ومن هنا فان ايفاد فرق الباليه أو الموسيقى السوفيتية الى الخارج لتقديم عروض بمقابل يقع فى اختصاص وزارة الثقافة ، فى حين تختص الجمعية مثلا بايفاد الوفود العلمية أو الثقافية الى المؤتمرات فى الخارج ، أو استقبال الفنانين القادمين للاتحاد السوفيتى للزيارة ، لا لتقديم عروض بمقابل .

على أن ثمة منظمات أخرى تعمل بالتعاون مع الهيئتين فى شئون التبادل الثقافى الخارجى ، منها مايتولى تصدير المطبوعات ، ومنها مايختص بتصدير الأفلام ، وهذه المؤسسات تعمل على أساس تجارى فى تسويق نتاج الثقافة السوفيتية بالخارج ، هذا فضلا عن عمليات تبادل الكتب التى تقوم بها مكتبة لينين ، وهى مكتبة الدولة القومية على نطاق واسع فى العالم .

واذ كان الحزب والحكومة فى الاتحاد السوفيتى يعطيان التبادل الثقافى أهمية كبرى ، ويهدفان فى خططهما الى توسيع قاعدة العلاقات الثقافية وتعميقها ، فانهما أيضا قد وفرا لهذا النشاط التنظيم الادارى الكفء الذى استطاع أن ينهض بمسئوليات العمل الثقافى فى شموله وتعدده واتساعه على نحو اتاح نقل ثمار الثقافة السوفيتية الى الخارج ، واتصالها فى نفس الوقت بتيارات الثقافة العالمية .

٨ – بولندا :

كانت بولندا حتى فى فترات التوتر بين الشرق والغرب من أكثر بلاد العالم الشيوعى حرصا على استمرار علاقاتها الثقافية الخارجية مع كل البلاد ، ومع بعض دول أوربا الغربية بصفة خاصة .

وانطلاقا من الايمان بأهمية التبادل الثقافى مع العالم قامت تنظيمات تكفل دعمه أهمها :

وزارة الثقافة والفنون .
الأكاديمية البولندية للعلوم .
وزارة التعليم العالى .
ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية .
اتحاد الكتاب والفنانين .
المعاهد الثقافية .
نقابة المثالين .
المكتبة الوطنية .

على أن هذه التنظيمات المختلفة تعمل جميعا فى اطار أهداف الدولة وخطتها العامة ، وفى نطاق برامج التبادل الثقافى التى توضع بتنسيق مع الهيئات المختلفة ، وبعد استظهار امكانياتها التنفيذية بحيث يتحقق التوافق بين مشروع خطة التبادل الثقافى وبين مراحل التنفيذ .

محصلة هذه النظرة المقارنة تدل على أن السياسة الثقافية الخارجية أصبحت عنصرا هاما يتطلب من الدول تخطيطا واعيا لأهدافها ، وتحديدا لمساراتها واحتياجاتها .

وان هذا التخطيط قد هيأت له كل دولة حسب ظروفها الأجهزة التى تتولى تنفيذه ، ووفرت لكل جهاز التنظيم الادارى الكفء كما كفلت التنسيق الكامل بين الأجهزة المسئولة عن سياسة التبادل الثقافى ، وربطت فى اتساق بين الأجهزة الرسمية والهيئات الخاصة . كما أعطت عنايتها للمؤسسات والمراكز الثقافية فى الخارج ،

باعتبارها منشآت ثابتة لنشر الثقافة ، ووزعت هذه المراكز وفقا لنوعيات تستجيب لاحتياجات كل بلد،وفى نفس الوقت أولت الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية الدورية اهتماما خاصا لتقدم من خلالها اكثر الواجهات الحضارية تمثيلا للثقافة .

ولعلنا بعد هذا الاستعراض فى حاجة الى تأمل أوضاع التنظيمات القائمة فى مصر،ومناقشة سياسة التبادل الثقافى ، باعتبارها قضية هامة من قضايا الدولة العصرية .

تنظيم شئون العلاقات الثقافية الخارجية فىمصر:

مر تنظيم شئون العلاقات الثقافية الخارجية فى مصر خلال العشرين عاما الأخيرة بتطورات نستعرضها ، بدءا من تلك الفترة التى كانت وزارة التربية والتعليم تتولى فيها شئون العلاقات الثقافية عنطريق الادارة العامة للشئون الثقافية التى كانت تنقسم بدورها الى قسمين : أحدهما يتولى العلاقات الثقافية مع الدول الشرقية ، والآخر مع الدول الغربية .

ويتولى هذه الشئون ، الى جانب تلك الادارة أيضا ، قسم للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية.

وفى هذه الفترة كانت المعاهد المصرية فى الخارج تمارس نشاطها فى لندن ومدريد ، حيث معهد الدراسات الاسلامية ، فى حين كان فى روما أكاديمية مصرية للفنون الجميلة .

وكان الوجود الثقافى لمصر فى الخارج يتمثل أيضا فى مشاركة بالمركز الجامعى لدراسات البحر المتوسط بمدينة نيس ، وفى كرسى الدراسات العربية بجامعة أثينا .

وعلى المستوى العربى يقوم مجمع اللغة العربية بدور كبير فى التبادل الثقافى مع دول العالم العربى . كما كانت العلاقات مع العالم العربى تمثل فى حضور مصر الثقافى عن طريق المدرسين والكتب وعن طريق الجامعات .

وفى سنة ١٩٥٨ أنشئت وزارة الثقافةفأصبحت طرفا ثالثا الى جانب وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية فيما يتعلق بشئون العلاقات الثقافية الخارجية .

ثم أعقبها انشاء وزارة التعليم العالى ، فتقاسمت جانبا من هذا الاختصاص .

وفى سنة ١٩٦٤ انشئت وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ، وبعد فترة من انشائها صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم تلك الوزارة .

ومن استعراض هذا القرار يتبين أنه قد وكل اليها تنظيم وتدعيم العلاقات الثقافية وشئون التبادل الفنى والتعاون الاقتصادى بين مصر وغيرها من الدول ، وفتح مجالات جديدة له ، ووضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لذلك فى حدود الخطة العامة للدولة ، بالاتفاق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها .

وقد خولت الوزارة فى سبيل تحقيق أغراضها القيام بالدراسات والبحوث الكفيلة بالتعرف على مجالات التعاون الخارجى الثقافى والفنى والاقتصادى ، وامكانيات تبادل وتدعيم المعونات والخبرات ، والاتصال بالمنظمات والهيئاتالدولية والاقليمية المشتغلة بالشئون الثقافية والفنية والاقتصادية ، والمساهمة فى نشاطها ، وتنظيم مساهمة الجهات العامة الأخرى فيها . والعمل على عقد الاتفاقات والمعاهدات بين مصر وغيرها من الدول فى المجالات المشار اليها ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة . وكذلك الاتصال بالوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة فى الجمهورية ، للتعرف علىامكانياتها، وتحديد احتياجاتها فى مجالات التعاون الثقافى والفنى والاقتصادى ، والعمل على الافادة من تلك الامكانيات ، وكفالة تحقيق هذه الاحتياجات.

ولها أيضا اقتراح وتنفيذ الخطط والبرامج المقررة فى مجال العلاقات الثقافية والفنية الخارجية ، بالتعاون مع الجهات المختصة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتبادل الخبراء والفنيين والعمال المهرة ، والاشراف علىنشاطهم

فى الخارج ، وانشاء المعاهد والمراكز وسائر المؤسسات الثقافية فى الخارج ، والاشراف عليها ، ومتابعة نشاط الهيئات الأجنبية المماثلة فى الجمهورية ، ومباشرة التمثيل الثقافى والفنى لمصر فى الخارج ، ورعاية المبعوثين والعمل بمختلف الوسائل على نشر الثقافة العربية والاسلامية ، وتوكيد أثرها فى الخارج ، ونشر الثقافة الخارجية السليمة فى ربوع البلاد ، وتحقيق التفاعل الفكرى والثقافى والفنى الصحيح بين مصر وبقية العالم .

كما وكل اليها تنظيم اشتراك الدولة فى المؤتمرات الثقافية والفنية والاقتصادية التى تعقد فى الخارج ، وتنظيم عقد هذه المؤتمرات فى مصر ، وتدعيم التبادل بين مصر وغيرها من البلاد فى شئون المسرح والسينما والتليفزيون ، وفى شئون الآثار والمتاحف والمعارض ، ومباشرة شئون التعاون الفنى بين مصر والخارج ، وعقد الاتفاقات الخاصة به ، والقيام بالأعمال والمشروعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ومن استعراض هذه الاختصاصات والصلاحيات يتبين أن انشاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية انما صدر عن الحاجة الى جهاز اعلى تتجمع فيه شئون تخطيط العلاقات الثقافية وتنفيذها ، ضمانا لوحدة الاشراف والتوجيه ، وان كانت مباشرة هذه الاختصاصات تتم بالاتفاق مع الجهات المختصة . الا أن تجمعها تحت اشراف واحد كان مقصودا به تحقيق مقومات النجاح للتخطيط وللتنفيذ معا ومراعى فيه أهمية العلاقات الثقافية الخارجية لمصر بحكم تاريخها الحضارى وكيانها الهام .

وكان ضروريا تبعا لهذه الاختصاصات أن تتجمع فى هذه الوزارة المصالح والادارات الموزعة بين وزارات عدة ، فنقل اليها من رياسة الجمهورية مكاتب المعونة الفنية ، ومن وزارة التعليم العالى الادارة العامة للعلاقات الخارجية وادارة التعاون الثقافى والمراكز والمعاهد الثقافية بالخارج والتمثيل الثقافى الخارجى ، والادارة العامة لرعاية الوافدين والمبعوثين ، كما نقل اليها من وزارة الخارجية الادارة الاقتصادية والادارة الثقافية ، ومن وزارة التخطيط ادارة المعونة الفنية ، ومن وزارة الاعلام ادارة التبادل الثقافى ، واختصت أيضا بالاشراف على الشعبة القومية لليونسكو .

ولم يكد هذا التنظيم يأخذ طريقه الى التنفيذ حتى ألغيت وزارة العلاقات الثقافية الخارجية بعد شهور ، وفى تشكيل وزارى آخر . . . ولم يتح للتجربة برغم ما كانت تبشر به من نجاح أن تعطى ثمارها أو أن يتهيأ الحكم عليها على ضوء المفاضلة بين الأوضاع التى سبقتها وبين ماتلاها من تنظيم .

ومرة أخرى أعيد توزيع الادارات والمصالح التى كانت قد نقلت الى وزارة التعليم العالى ، واعيد توزيع اختصاصات تلك الوزارة .

ثم شكلت فى سنة ١٩٦٧ بوزارة الخارجية لجنة عامة للعلاقات الثقافية الخارجية والتعاون الفنى برياسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية وكلاء وزارات التخطيط والاقتصاد والتعليم العالى والتربية والتعليم والثقافة والصحة والعمل والزراعة والمواصلات والخزانة والعدل والأوقاف والاسكان والمرافق والنقل ووكيل المجلس الأعلى للبحث العلمى والأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية وممثل من المجلس الأعلى لرعاية الشباب وهيئة قناة السويس ومدير ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة الخارجية .

وتختص هذه اللجنة ، بالنظر فى السياسة العامة للعلاقات الثقافية والفنية والعلمية التى تقوم بين مصر والدول ، أو المؤسسات الأجنبية أو المنظمات أو الهيئات الدولية ، واقتراح ماتراه بشأنها . كما تختص بمراجعة الخطط التى تضعها الوزارات والهيئات لتنفيذ تلك السياسة والتنسيق بينها ، ومتابعة التنفيذ فى جهات الاختصاص .

ومن صلاحيات اللجنة بحث الميزانيات المقترحة من الجهات المختصة ، ومشروعات الاتفاقات الثقافية أو التمثيل الثقافى والفنى والاعلامى والمراكز والمعاهد الثقافية والتعليمية والبعثات التعليمية .

ولهذه اللجنة العامة لجنة تنفيذية أخرى تتولى اختصاصات حددها قرار انشاء اللجنة العامة .

وعند هذه الصورة توقف تيار التغيير .. أجهزة تنفيذية موزعة بين وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والاعلام ووزارة التعليم العالى وجهات أخرى .. ولجنة عامة للعلاقات الثقافية الخارجية يعتمد قراراتها رئيس الوزراء، وتجتمع مرة كل شهر ، وتضم عددا من وكلاء الوزارات كما سبق البيان .

ومن تقييم الوضع القائم تبين :

١ — ان العلاقات الثقافية الخارجية ، رغم كونها منطلقا هاما فى معركتنا الحضارية ، الا أنها لا تنال حظها من التخطيط المتكامل لسياسة العمل الثقافى فى الخارج وللتبادل الثقافى مع العالم على ضوء استظهار الأولويات والامكانيات والاحتياجات .. ومن هنا كثيرا ما تصاغ البرامج التنفيذية للاتفاقات الثقافية صياغة نمطية دون التعرف على ظروف كل بلد ، وامكانيات الافادة منه عن طريق التبادل ، ودون التعرف على الطاقات الموجودة لدينا والتى يمكن توجيهها الى الخارج ، وفق سياسة مرسومة بعيدة المدى والأهداف تحقق لها الفاعلية اللازمة .

هذا فضلا عن أن تجميع أطراف العناصر التى تشكل مقومات النشاط الثقافى فى الخارج من وزارات وهيئات متعددة يصطدم بعقبات كثيرة .

٢ — ازاء تعدد جهات التنفيذ والمتابعة والاشراف كان الأمر يتطلب ايجاد قنوات اتصال جيدة تجمع شتات هذه الجهات . كما يتطلب أيضا دعما كبيرا لادارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية ، بمراعاة أنها أصبحت بديلا عن وزارة كانت قائمة فيما يتصل بجوهر اختصاص تلك الوزارة ، وكذلك دعم ادارة التبادل الثقافى بوزارة الثقافة والاعلام .

٣ — لم تتحقق حتى الآن صيغة ملائمة لتجميع ضروب النشاط الثقافى ، والافادة من الطاقات الكبيرة خارج نطاق الأجهزة الرسمية لدفع الحياة الى برامج العمل الثقافى فى الخارج ، والتنسيق بين امكانيات هذه الطاقات وحماستها للتنفيذ وبين ما للاجهزة الرسمية من صلاحيات تكفل لها ادخال نشاط الجمعيات العلمية والفنية الكبيرة فى نطاق التبادل الثقافى ، وفى مصر هيئات أرست تقاليد راسخة فى مجال العمل الثقافى ، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تمد نشاطها الى الخارج بينما هى كفيلة بقدر قليل من الامكانيات أن تقدم وجها حضاريا لمصر فى الخارج ، وأن تكون عنصرا فعالا فى مجال التبادل الثقافى ، ومنها على سبيل المثال الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والمجمع العلمى المصرى والجمعية الجغرافية وجمعية محبى الفنون الجميلة .

وأن فى الصيغ والتنظيمات التى اتبعتها كثير من الدول فى الجمع بين العام والخاص ، بين النشاط الرسمى والنشاط الأهلى من أجل استكمال حلقات العمل الثقافى الخارجى مايصلح للاهتداء به اثراء للتجربة المصرية .

٤ — لم تحقق معاهدنا ومراكزنا الثقافية فى الخارج ، وهى تتبع وزارة التعليم العالى عدا أكاديمية روما التى تتبع وزارة الثقافة — لم تحقق هذه وتلك كل ما هو معقود عليها من آمال .. ومقارنة بين نشاطها وبين نشاط معاهد البحث والمراكز الثقافية الأجنبية تدل على تخلف قد يكون مرجعه نقص الامكانيات المادية أو قصور الامكانيات البشرية وكلاهما مرده الافتقار الى تصور كامل لأهمية هذه المعاهد والمراكز ، وعدم اعطائها قدرها من الأهمية وسط المسئوليات العديدة التى تشغل الأجهزة المركزية التى تتبعها هذه المعاهد .

٥ — ان المستشارين الثقافيين فى الخارج تثقلهم أعباء ادارية تأخذ المحل الأول من اهتمامهم ، بحكم تبعيتهم لوزارة التعليم العالى، وهذه الأعباء تتمثل فى شئون المبعوثين المالية والادارية ، ولا سبيل الى دفع الحياة الى العمل الثقافى ما لم يتفرغ المستشار الثقافى للعمل الثقافى كسفير لحضارة بلاده فى الخارج ، وتتولى شئون المبعوثين مكاتب مخصصة للبعثات .

على أن يقترن ذلك باختيار دقيق للمستشارين الثقافيين فى الخارج بحيث تجتمع فيهم جميع المقومات التى يجب توافرها لسفير ثقافى للبلاد يمثل صورتها الحضارية ، وينقل اليها تيارات التطور العلمى والثقافى فى البلد الذى يعمل به. وهذا يتطلب اعدادا خاصا لهذا العمل،واختيارا لأشخاص يتوافر فيهم الحماسة له والوعى بأبعاده فضلا عن سعة الأفق .

٦ — ان المكاتب الثقافية فى الخارج تعانى قصورا فى المواد الاعلامية والثقافية .. وعزلة عن باقى الوزارات .. ومهما يكن من أمر الخلاف حول تبعية هذه المكاتب ، فان التبعية الادارية لوزارة من الوزارات لا تعنى عدم قيام الوزارات الأخرى بمسئولياتها فى مجال العمل الثقافى الخارجى بل يجب تزويد هذه المكاتب بالمواد الثقافية اللازمة لأداء رسالتها سواء من المكتب أو من الأعمال الفنية أو الأفلام التسجيلية التى تعطى صورة حضارية مشرفة عن مصر وانجازاتها وتقدمها .

وقد كانت هنالك بوادر نحو هذا الاتجاه فى سنة ١٩٧١ فشكلت لجنة مشتركة من وزارة التعليم العالى التى تتبعها هذه المكاتب ووزارة الثقافة بحكم مسئولياتها عن النشاط الثقافى فى مصر والخارج ، وذلك بغرض اجراء استقصاء عن أوضاع هذه المكاتب واحتياجاتها ولوضع امكانيات وزارة الثقافة وأدوات العمل الثقافى فى خدمة هذه المكاتب ، حتى يتسنى لها أداء رسالتها الثقافية على الوجه الأكمل .

ان النظرة الى اهتمام الدول بالعمل الثقافى فى الخارج ، وبالعلاقات الدولية الثقافية وتهيئة كل أسباب النجاح لها عن طريق أفضل التنظيمات ملاءمة ، وعن طريق مراجعة أساليب العمل وتطويرها وتطويع الفكر الادارى لخدمتها لتدعو بالمقارنة مع الوضع القائم فى مصر الى مراجعة للصورة القائمة ، اما باقامة تنظيم يجمع أعلى الكفاءات المتخصصة فى هذا المجال فى صورة مجلس أو هيئة عليا تكون مسئولة عن تخطيط سياسة الانتشار الثقافى فى الخارج والتبادل على ضوء متطلباتنا العلمية والثقافية ، ويتولى أيضا مسئوليات التنفيذ وتنسيقه مع الأجهزة الأخرى بشكل يحقق مزيدا من الايجابية ، ويوفر التكامل الادارى والتناسق الادارى وكلاهما دعامة من دعامات نجاح التنظيم .

وأمامنا صورة المجلس البريطانى ونظائره من الهيئات نموذجا للتنظيمات الادارية فى هذا المجال . واذا لم يكن ذلك ميسورا ، فلا أقل من اعادة تنظيم الشئون الثقافية بوزارة الخارجية المصرية بحيث يكون لها ما للادارة الفرنسية من أهمية وصلاحيات ، وأن يتوافر لديها ما يتوافر لتلك الادارة من لجان الخبرة والمشورة ، ومن أجهزة المتابعة التى تجعل للنشاط الثقافى فى الخارج فاعليته وايجابيته .. كل ذلك مع توفير وسائل التنسيق بين هذا الجهاز وبين الأجهزة المسئولة فى الوزارات الأخرى والهيئات المعنية تحقيقا للوحدة التى يجب أن تربط جميع أوجه النشاط الحكومى والنشاط الخاص من أجل الوصول بالعلاقات الثقافية الخارجية الى المستوى الذى أصبح العصر يتطلبه .

مراجع البحث :

Les relations culturelles sur le plan international «Carl Doka».

L'action culturelle de la France dans le monde - «Suzanne Balous»

مجموعات وثائق اليونسكو — المجلس الأوربى — المجلس البريطانى .